مناهج التأليف الفقهي في المذهب المالكي
كتاب «المقدمات المهدات»
للإمام ابن رشد الجدّ -أنموذجا-.

الأستاذ: فتحي لعطاوي
أستاذ بالمدرسة الوطنية دار الإمام

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونؤمن به ونتوكّل عليه، ونثني عليه الخير كلّه. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.تسليما كثيرا؛ أما بعد:

فمن المعلوم أنّ المذهب المالكي قد عرف انتشارا واسعا، ونال صيتا ذائعا في كثير من ديار الإسلام، حيث انبعث من الحجاز، وامتدّ إلى العراق و بلاد الشام، ووصل إلى آسيا الوسطى، وتوسّع نفوذه في مصر، وعرف طريقه نحو بلاد إفريقية والأندلس، أين لم يلبث أن اشتد بنيانه، وتوطّدت أركانه، وأصفق عموم النّاس عليه، وركن حكّامهم إليه، فغدا هو المذهب السائد والمعتمد.

وقد تكوّنت في ربوع بلاد الغرب الإسلامي- بجناحيه الإفريقي والأندلسي- مدرسة فقهية عريقة ومتميّزة، أبدع الكثير من أعلامها في التأليف، وتوسّع العديد من أعيانها في التصنيف، فحفظوا لنا الروايات، واستوعبوا الاختلافات داخل المذهب وخارجه، وأمعنوا في التحقيق، وتقصّوا في التدقيق، ونوّعوا في الأساليب، وجددوا في طرائق العرض، وجمعوا بين المعقول والمنقول، وربطوا الأحكام بالمقاصد، وتبنّوا أصول المذهب المالكي السنّي، وأخذوا بعين الاعتبار واقع المجتمع المحلّي، واستجابوا لمقتضيات الظروف في سائر مناحي الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية .. وغيرها. وحسب الناظر أن يسرح طرفه في كتبهم، ويتأمل ما وَشَتْه أقلامهم، فإنّه سيجد حينها تصديق هذا الكلام.

ولئن كانت مجالات الاختيار في هذا الإطار كثيرة ومتنوّعة، فإنّ ما يسمح به المقام هو الاقتصار على أنموذج واحد من بينها؛ وقد وقع اختياري في هذا المقال على كتاب نفيس، كان لي نعم الرفيق والجليس، طوال مرحلة البحث لإعداد مذكّرة الماجستير، حيث توجّه تفكيري آن ذاك إلى جمع ودارسة ما ورد فيه من إجماعات؛ وهذا الكتاب هو: «المقدمات الممهدات» للقاضي الفقيه: ابن رشد الجدّ (ت520 هـ)- رحمه الله تعالى-.

وسأحاول أن أرحل بالقارئ عبر الزمان، وأسمو به في مدارج الكمال، لنواكب أهمّ محطّات حياة هذا الإمام، ونطلّ على أبرز مكنُونات سِيرتِه الذاتية والعلمية. ثمّ نحط بعدها الرحال عند كتاب «المقدّمات»، لنستطلع أهمّ بياناته، ونتعرّف على جليل قيمته، ونستعرض طريقة مؤلّفه، وأبرز معالم منهجيته.

ولتحقيق هذا المبتغى، فستتمحور معالجة الموضوع في ثلاثة مباحث، كالآتي:

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للكاتب.

المبحث الثاني: بيانات الكتاب، وقيمته العلمية.

المبحث الثالث: معالم المنهجية التي يتأسّس عليها بنيان الكتاب.

وعلى الله تعالى قصد السبيل ...

المبحث الأول: السيرة الذاتية والعلمية للكاتب:

أولا: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن رشد[1]. ويكنى: أبا الوليد[2].

وقد درج طوائف من أهل العلم على إطلاق لقب: ابن رشد «الجدّ» أو«الأكبر»أو«الفقيه»[3]على إمامنا-المترجم له-؛ تمييزاً له عن ابن رشد «الحفيد» أو «الأصغر» أو «الفيلسوف» -وهو صاحب المصنّف الفقهي المشهور: «بداية المجتهد»[4]-؛ وهذا على اعتبار أنّه حفيده، وكان يحمل نفس الاسم والكنية.

ثانيا: تاريخ ومكان ولادته:

لقد أسعفنا الإمام ابن رشد الجدّ -رحمه الله- بتاريخ مولده، وكفانا مُؤنَة البحث بخصوصه، حيث إنّه قد صرّح قائلا: (ولدت سنة (450هـ)[5]. وهو ما يوافق سنة (1058م).

وهذا دون شكّ هو التاريخ الصحيح والمعتبر، الذي تناقله أكثر المترجمين له قديماً وحديثاً[6]. وذلك على خلاف ما ورد في «الديباج المذهب» للإمام ابن فرحون من أنّ ولادته كانت سنة (405هـ)[7].

وقد أضاف المؤرّخ الإمام ابن بشكوال-رحمه الله- أنّ ذلك كان في شهر شوال(8).

ولم يختلف المترجمون أنّ مكان ولادته مدينة «قرطبة»، التي كانت تُعدّ من بين أشهر حواضر العلم، ومحاضن العلماء في تلك الأيّام.

ثالثا: نشأته وتحصيله للعلم:

لم تُطلِعْنا كتب التراجم على

معلومات بخصوص نشأة ابن رشد الجدّ وشرخ شبابه، ولم تُسعِفْنا بتفصيلات بشأن مرحلة الطلب والتحصيل من حياته؛ وكلّ ما نعلمه أنّه نشأ في بيت علم ودين، وفي كَنَف إمام جليل هو والده الإمام أحمد بن أحمد بن رشد-رحمه الله-[9]؛ ولقد كان له-دون شكّ- فضلٌ كبير في تعليمه، ويدٌ طولى في تكوينه.

ويمكننا أن نخمّن أنّه قد استفتح مساره العلميّ بحفظ القرآن، كغيره من الصبيان في تلك الأزمان؛ لأنّه نَهْجٌ أخذ به المسلمون في جميع الأمصار، ودرجوا عليه في مختلف الأقطار-كما يذكر العلاّمة ابن خلدون -رحمة الله عليه-[10]. كما أنّه قد أخذ إلى جانب ذلك-على الأرجح- بحظ من مبادئ العربية، وبعض المرويات الشعرية، وتعلّم الخط والكتابة، وفقا للطريقة التي مشى عليها أهل الأندلس في المراحل الأولى للتعليم[11].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمام ابن رشد-رحمه الله- لا تعرف له رحلة علمية خارج حدود الأندلس. ولعلّه وجد في بلدته «قرطبة» ما يكفيه ويغنيه، من الزاد العلمي، والمخزون المعرفي؛ على اعتبار أنّ جنباتها كانت مستنيرة بمجالس كثيرة لكبار العلماء، ومحافل غفيرة لجلّة الفقهاء.

ومن أبرز هؤلاء الشيوخ الذين أخذ عنهم، واستفاد منهم[12]: الإمام الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن رزق-رحمه الله-[13]، والإمام المحدّث أبي العباس أحمد بن عمر العذري، المعروف بابن الدلائي-رحمه الله-[14]، والإمام المتبحّر، اللّغوي الأديب أبي مروان عبد الملك بن سراج-رحمه الله-[15]، والإمام الفقيه المفتي أبي عبد الله محمد بن فرج، المعروف بابن الطلاّع[16]...وغيرهم.

رابعا: عطاؤه العلمي، والوظائف التي تقلّدها:

بعد أن تأهّل الإمام ابن رشد-رحمه الله- لنشر العلم، نزل إلى ساحة العطاء والبذل، فأظهر في جانب التدريس نشاطا، وقطع في مجال التأليف أشواطا، ولم يلبث أن قُدِّم للفتوى.

وفي سنة (511هـ) أُسنِد إليه قضاء قرطبة[17]، كما تولّى -أيضاً- إمامة المسجد الجامع بها. ومضت عليه أربعة أعوام على هذه الحال- انشغل بأمور المسلمين فيها عن التفرّغ للتأليف إلاّ قليلا-؛ فكان هذا من جملة الأعذار التي طلب بسببها الإعفاء عن القضاء- كما حكى عن نفسه-[18]؛ فتمّ إعفاؤه سنة (515هـ). ومن حينها انقطع للتأليف والتعليم، وخَصَّص مجالس لإسماع كتبه[19].

ومن أبرز الأعلام الذين تتلمذوا على يديه في هذه الفترة، ووصلوا بعد ذلك إلى مراكز الإمامة، وكراسي الإفتاء، ومناصب القضاء: الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن الوزّان[20]، و القاضي أبو مروان عبد الملك بن مسرّة-رحمه الله-[21]، والقاضي عِيَاض بن موسى -رحمه الله-[22] ...وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اعتزال الإمام ابن رشد بغرض التأليف والتعليم، لم يكن يعني لديه الانعزال التامّ عن واقعه، والتنصّل من مسؤوليّاته تجاه بلده ومجتمعه؛ بل إنّه ظلّ -رحمه الله- ملاذا للحكام والمحكومين، يُرجَع إليه في المشكلات، ويُعوَّل عليه عند المُلمّات[23]. وكانت له في هذا السبيل مواقف مشهودة في خضم بعض الظروف العصيبة التي عرفتها بلاد الأندلس[24].

خامسا: مؤلّفات الإمام ابن رشد الجد:

لقد مثّل التأليف جانبا مهمّا من النشاط والعطاء العلمي للإمام ابن رشد الجد-كما عرفنا آنفا-. وكان انصرافه موجها بالدرجة الأولى إلى الفقه، فمعظم تآليفه فقهية؛ وأذكر من بينها:

1 - «المقدّمات الممهّدات»[25]:

وهو كتاب جامع لمجمل أبواب الفقه، قصد به صاحبه -بالدرجة الأولى- إلى شرح مذهب الإمام مالك -رحمه الله تعالى-، ويمكن أن يُدرَج في نطاق التعليقات والتقييدات على المدوّنة، ويُعتَبر سلّما إليها، وعونا عليها. ولنا عودة إلى الحديث عنه بشيء من التفصيل-إن شاء الله-[26].

2 - «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة»[27]:

وهو شرح مبسوط لمسائل «المستخرجة»[28] للإمام محمّد العتبي-رحمه الله-، يشتمل على التدقيق في الروايات والسماعات التي اشتملت عليها، ومقارنتها بغيرها، وتمييز صحيحها من سقيمها[29].

3 - «فتاوى ابن رشد»[30]:

لم يجمع الإمام ابن رشد كتاب الفتاوى بنفسه، وإنّما اعتنى تلميذه ابن الوزّان بجمعها، وقراءتها عليه، وروايتها عنه. وقد عكف الأستاذ المختار التليلي -رحمه الله- على تحقيق نسخها، وضمّ إليها فتاوى أخرى متفرّقة وألحقها بها، وأخرجها تحت عنوان: «فتاوى ابن رشد»[31].

4 - 5 - كتاب «حجب المواريث» و«مختصر الحجب على مذهب مالك بن أنس-رحمه الله- ممّا روي عن زيد بن ثابت -رضي الله عنه-»: وقد أورد الإمام ابن خير-رحمه الله- اسمي هذين الكتابين في «فهرسته»، وصرح أنّه قد حدّثه بهما غير واحد من أصحابه[32]. وهما مفقودان ليوم الناس هذا –في حدود علمي-.

وليست هذه قائمة نهائية لمؤلّفات الإمام ابن رشد، بل إنّ له كتبا أخرى غيرها، أضربت عن ذكرها خشية الإطالة.

سادسا: مرضه ووفاته:

أصيب الإمام ابن رشد الجدّ -في آخر حياته- بمرض عضال، ألزمه الفراش، واستمرّ به قرابة أربعة أشهر. وفاضت روحه إلى خالقها في ليلة الأحد الحادي عشر من ذي القعدة سنة (520هـ) الموافق لـ: (1126م)[33].

وقد صلّي عليه بجامع قرطبة، ودفن بمقبرة العباس، وكان يوم جنازته يوما مشهودا، والحزن لفراقه شديدا، وانطلق الشعراء في رثائه، وتوالى الأدباء في تأبينه، والإشادة بخصاله[34].

سابعا: المكانة العلمية للإمام ابن رشد الجد:

إنّ الباحث في شخصية الإمام ابن رشد الجدّ-رحمه الله-، والمطالع فيما تركه من مصنّفات، يجد نفسه أمام عالم موسوعيّ، راسخ القدم، طويل الباع، واسع الاطلاع، يجمع في جعبته الكثير من العلوم، ويستبطن في كنانته العديد من الفنون؛ مستحضر للنصوص، حافظ للآثار، متمرّس في علم الأصول، قوي في علوم اللّغة العربية، ملمٍّ بالسيرة النبوية .. دون أن أنسى إلى جانب هذا كلّه، تبحّره في الفقه -الذي يُعدّ ميدان تخصّصِه-،

واستيعابُه للمسائل والأقوال داخل المذهب وخارجَه، ومعرفته بمواطن الإجماع، وأماكن الخلاف ومآخذه.

وقد مزج-رحمه الله تعالى- هذا العلم الواسع، بالفهم العميق للواقع، والمتغيّرات الزمانية والمكانية؛ فكان يجيب على الرسائل التي ترد إليه، والنوازل التي تُعرض عليه-بناءً على ذلك-. ومن راجع كتاب الفتاوى لاح له قدر هذا الإمام ومنزلته-في وقته-، ومدى وثوق الناس بعلمه من مختلف فئات المجتمع.

وهذا كلّه يعضدّ حقيقة ما حلاّه به معاصروه والعلماء من بعده من نُعُوتٍ وصفات، ويؤكّد مصداقية ما سجّلوه تجاهه من عبارات التقدير والاحترام، وما نوّهوا به من المكانةٍ والمنزلةٍ التي يحتلّها هذا الإمام.

فعلى سبيل المثال: يقول عنه تلميذه أبو القاسم بن بشكوال-رحمه الله-: (..وكان فقيهاً، عالماً حافظ للفقه، مقدماً فيه على جميع أهل عصره، عارفاً بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه، بصيراً بأقوالهم واتّفاقهم واختلافهم، نافذاً في علم الفرائض والأصول، من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم..)[35].

ويتحدّث عن مكانته القاضي عياض-رحمه الله- قائلا: (.. زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ومقدّمهم، المعترف له بصحة النظر، وجودة التأليف، ودقة الفقه، وكان إليه المفزع في المشكلات، بصيراً بالأصول والفروع والفرائض والتفنّن في العلوم ..)[36].

ويشيد بذكره الإمام أبو جعفر الضبّي: (... وكان أوحد زمانه في طريقة الفقه ..)[37].

وإذا كانت هذه مواقف بعض المتقدمين فإنّنا نصادف أقوالا مشابهة لها لدى العلماء والباحثين المعاصرين:

فها هو الإمام ابن عاشور ينوّه باسمه، مع ثلة آخرين من العلماء الأندلسيين؛ في معرض ثنائه على طرائقهم في التأليف، قائلا في أعطاف كلامه: (.. والأندلس في ظنّي أحسن بلاد الإسلام تأليفا ..)[38].

ويُجمل الثناء عليه الدكتور المختار التليلي-رحمه الله-، فيقول: (.. ومن الواضح أنّ ابن رشد يمثّل بحقّ إحدى حلقات السلسلة في شيوخ الأندلس، والمقدّمين في فقه مالك، الذين انتهت إليهم الرحلة، وآلت إليهم الفتوى، وكانوا بارزين في الشورى ..)[39].

وأمّا الدكتور محمد حجي فقد ملأ فمه بحمده قائلا: (.. كان أستاذاً بطبعه، يحبّ التدريس، ويحسن طرق التبليغ، تُسعِفه مادة غزيرة، وتفكيرٌ منظّم، وعبارة منطلقة، ...)[40].

ولا غرو بعد كلّ هذه الإشادات بفضله، والشهادات بعلمه، أن يُصفِق فقهاء المالكية على اعتماد كتبه، ويطبقوا على تقديمه على غيره، ولا عجب حينئذ أن يكون أحد الأربعة الذين عوّل عليهم الشيخ خليل-رحمه الله-في مختصره.

المبحث الثاني: بيانات الكتاب، وقيمته العلمية.

أولا: التحقيق في نسبة الكتاب إلى مؤلّفه:

ليس هناك مجال للشكّ في نسبة هذا الكتاب إلى الإمام ابن رشد-رحمه الله-؛ ما دام أنّه قد أعلن عنه بنفسه، وسمّاه باسمه، في مقدمة كتابه الآخر: «البيان والتحصيل» حين قال: (... فاجتمع لي من ذلك تأليف مفيد

ينتهي أزيد من خمسة وعشرين جزءاً، سميته بكتاب «المقدّمات الممهّدات لما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيّات، والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات» ...)[41].

كما أنّ عددا من تلاميذه قد ذكروا هذا الكتاب ضمن مؤلّفاته، التي سمعوها منه أو أجازهم بها[42].

وفوق هذا فإنّ حفيد الإمام ابن رشد، قد أحال عليه في بعض المواضع من كتابه المشهور «بداية المجتهد»، ونسبه إلى جدّه. ومن ذلك قوله - معلّقا على حديث سؤر الكلب-: (.. وقد ذهب جدي - رحمة الله عليه - في كتاب «المقدمات» إلى أن هذا الحديث معلل معقول المعنى ..)[43].

ثانيا: التدقيق في اسمه:

وقع شيء من الاختلاف بين المترجمين للإمام ابن رشد، بشأن تحديد الاسم الصحيح والكامل للكتاب؛ وظنّي أنّنا لن نضبط عنوانه بأحسن ممّا أراده صاحبه، في نصّ كلامه الذي نقلته- آنفا- من كتابه «البيان والتحصيل»؛ وعبارته كالآتي: «المقدمات الممهدات لما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات، والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات».

ولكن قد يقع الاختصار في معرض الإحالة أو الإخبار؛ فيوسم بـ: «المقدّمات» أو «المقدّمات الممهدات» أو «المقدّمات لأوائل كتب المدوَّنَة»، كما مشيت عليه في هذ المقال، وجرى عليه كثير من العلماء والباحثين؛ ولا حرج في ذلك.

ثالثا: الموضوع الأساسي للكتاب، ومضامينه الثانوية:

كتاب «المقدمات» يُدرج ضمن كتب الفروع الفقهية على مذهب السادة

المالكية؛ وهذا على اعتبار أنّ الجانب المتعلّق بالأحكام الفقهية يمثّل أكثر مادّته، ويشغل المساحة الأكبر منه. وهو يشتمل مجمل الأبواب المعروفة في مجالي العبادات والمعاملات. وقد اعتنى مؤلّفه-في الدرجة الأولى- بشرح مذهب الإمام مالك-رحمه الله تعالى-، وقصد به-في الأساس- أن يكون مقدّمة بين يدي «المدوّنة»-كما صرّح في مطلعه-[44].

ومن هذا المنطلق يمكن أن يُصنّف الكتاب في نطاق التعليقات والتقييدات على «المدوّنة»، ويُعتَبر سلّما إليها وعونا عليها، فإنّ الإمام ابن رشد الجد-رحمه الله- قد وافق في معظمه تراتيب أبوابها، واعتنى في الغالب بالتقديم والتمهيد لكتبها، بما يحسن المدخل به لكلّ واحد منها، وضمّنه فصولا متنوّعة موجّهة لإيضاح معانيها، وبيان اشتقاقاتها اللغوية، ووصلها بالمعاني الشرعية، وربطها بأصول المذهب التي تبنى عليها، وردّها إليها.

وفي مطلع الكتاب تصادفك مقدّمات مهّمة في قضايا المعتقد وأصول الدين، وأخرى في أصول الفقه، إضافة لبعض الفصول الموجزة التي تكلّم فيها المصنّف عن فضل طلب العلم وتعليمه، وما يستعان به على تحصيله، ونبّه على ضرورة تصحيح النية في ذلك، ووجوب العمل بالعلم.

كما حوى كتاب «الجامع» -الذي يعدّ خاتمة هذا التأليف-، ما تهمّ معرفته من عيون السيرة، وفصولا متنوعة في الآداب الشرعية، والأخلاق المرعية والفضائل.

رابعا: قيمته العلمية

أقدّر أنّ أيّ باحث متخصّص، يطالع كتاب «المقدّمات الممهّدات»، سيسهل عليه الخروج بانطباع عام

حول قيمته العلمية، ومكانته المتميّزة في السلمّ التراتبي للكتب الفقهية عموما، والمالكية منها خصوصا.

ورغم أنّ مصنّفه قد قصد به-في الأساس- أن يكون مقدّمة بين يدي «المدونة»-كما مضى-، إلاّ أنّ بالإمكان ترشيحه لأن يكون مقدمّة لاقتحام غيرها من أمّهات المذهب المالكي ودووانه، بل لا أخالني مبالغاً إن قلت: إنّه يصلح أن يكون سلّما للرسوخ في الفقه الإسلامي عموماً، وتنمية ملكة الاجتهاد لدى الطلاّب.

ومع أنّ «المدونة» قد تعاهدها كثير من العلماء بالترتيب والتهذيب، وتناولها العديد من الفقهاء بالشرح والإيضاح، فإنّ هذا التأليف الذي يجري الحديث عنه، قد استطاع أن ينال الشهرة بينها، ويحقّق نوعا من الحظوة وسطها، ويكتب له الانتشار والذيوع، فما غاب اسمه، ولا مُحِيَ رسمه عبر الزمن.

وقد أسهب الأستاذ المختار التليلي بعرض قائمة، من أسماء العلماء الذين استفادوا من «المقدّمات المهّدات» في كتبهم، واعتمدوه في جملة مصادرهم، وأكثروا النقل منه بالنصّ، أو الاقتباس بالمعنى، ويمكن أن يرجع إليه من رغب بالاستزادة في هذا الصدد[45].

ولايزال الباحثون -إلى يوم النّاس هذا- والمشتغلون بالفقه الإسلامي عموما، والفقه المالكي خصوصا، يعدّون كتاب «المقدمات» لابن رشد الجد، مرجعا فقهيا أساسياً، ويستشهدون به، ويحيلون عليه، وهوامش الدراسات والمؤلفات المعاصرة، وفهارس مصادرها، خير دليل على ذلك.

ولا تقف القيمة العلمية للكتاب فقط عند ما يتضمّنه من مادة فقهية فروعيّة غنيّة، واستيعابه لمعظم الاختلافات، واستقصائه لمختلف الأقوال والروايات داخل المذهب، مع التحرّي التامّ والضبط الكامل؛ بل إنّ الأمر يتعدّى ذلك إلى الاعتناء بتوجيهها، وبيان مآخذها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

وفوق ذلك تظهر قيمته بصورة جليّة كذلك، من خلال ما حواه من الاستدلالات العقلية والنقلية، وما اشتمل عليه من ربط الأحكام الجزئية بالمقاصد الكلّية، وردّ الفروع الفقهية إلى أصولها الاجتهادية، وتنصيصه على مواطن الإجماع، وتحرير محلّ النزاع بين المذاهب في العديد من المسائل، وتوضيح ما يتبنّاه من اختيارات، وما يميل إليه من اجتهادات في أدب جمّ، ودون عصبية.

وما من شكّ أنّ هذا كلّه من شأنه، أن يقدح زناد الاجتهاد في الطالب المنكبّ على الكتاب، ويأخذ بيديه للترقي في مدارجه، ويستثير موهبته، ويدرّبه على الاستنباط وحسن النظر والاستدلال، ويربّيه على سعة الصدر واستيعاب الخلاف، وتغليب أسلوب الحوار والمناقشة، والتأدّب مع الفقهاء على اختلاف مذاهبهم.

المبحث الثالث: معالم المنهجية التي يتأسس عليها بنيان الكتاب:

أولا: المعالم التي حدّدها المصنّف:

لقد حدد الإمام ابن رشد منهجه منذ البداية، وأوضح المسلك الذي اعتمده، والطريق الذي سلكه، بصورة عامّة، فذكر في مقدّمة الكتاب، بأنّه سيجمع فيه للطلاب ما كان يورده عليهم في دروسه عند

استفتاح كتب المدوّنة، وفي أثناء بعضها، «.. ممّا يحسن المدخل به إلى الكتاب، وإلى ما استُفتِحَت عليه من فصول الكلام، وتعظم الفائدة ببسطه وتقديمه وتمهيده، من معنى اسمه، واشتقاق لفظه، وتبيين أصله من الكتاب والسنّة، وما اتفق عليه أهل العلم من ذلك وما اختلفوا فيه، بوجه بناء مسائله عليه وردّها إليه، وربطها بالتقسيم لها والتحصيل لمعانيها، ....» قال: «ووصلت ذلك ببعض ما أستطرد القول فيه من أعيان مسائل وقعت في المدونة ناقصة مفرّقة، فذكرتها مجموعة ملخّصة، مشروحة بعللها مبيّنة ..»[46].

وسأحاول تحليل هذا الكلام، وتقويمه في شكل عناصر، كالآتي:

1 - أعلن ابن رشد بأنّه سيستفتح أوائل الكتب ببيان معنى اسمها واشتقاق لفظها، وقد مضى في ذلك في كثير منها،كما فعل على سبيل المثال: في مطلع كتاب الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والعقيقة، والإيلاء، والكفالة، والقراض، والجراحات[47].. وغيرها.

غير أنّه لم يلتزم بهذا العمل في جميع الكتب التي طرقها، بل مرّ على عدد منها دون شرح ما يحتاج إلى شرح من ألفاظها، ولا إيضاح لمدلولاتها، مثل: كتاب الجنائز، والنذور والأيمان، والذبائح، والضحايا، والنكاح، واللّعان، والصرف، وبيع الخيار[48] .. ونحوها.

2 - حرص الإمام في جلّ التراجم على ذكر أصل مشروعيتها، وحكمها من الكتاب والسنة، وما يرجع إليهما من الأدلة؛ كما هو الحال في: كتاب الصلاة، والصيام، والاعتكاف،

والـزكـاة، والـجـهـاد، والـحـج، والـنـذور والأيمان، والصيد، والنكاح، والصرف، وبيوع الآجال، وبيع الخيار، والاستبراء، والـكـفـالـة، والـحـوالـة، والـهـبـات، والـغـصـب، والـصـلـح، والـقـراض، الوصايا، والسرقة[49] ... وغيرها؛ حتّى إنّه قد أوفى على الغاية في هذا الشأن أو قارب، إذ لم أجده خالف ذلك إلاّ في مطلع كتاب المرابحة[50].

ويجدر التنبيه -هنا- إلى أنّ الإمام ابن رشد-رحمه الله-قد وعد القارئ بأنّه يسعى للتأصيل للتراجم والأبواب، وذكر أدلتها الكلّية، ورد مسائلها الفرعية إليها وبنائها عليها، ولم يدَّع أنّه سيؤصِّل لجميع جزئيات المسائل وأفرادها على حِدَة. وحينئذ فلا وجه -في تقديري- للانتقاد الذي وجّهه إليه الدكتور مختار التليلي-رحمه الله- في هذه الحيثية، وما استشهد به من المسائل التي لم يصِلها المصنّف بأصولها[51].

3 - اعتنى ابن رشد-رحمه الله- كثيرا بذكر أماكن الإجماعات بين المذاهب الفقهية عموما، كما أنّه قد اهتمّ -أيضا- ببيان مواطن الإتفاقات داخل المذهب المالكي خصوصا، والشواهد على ذلك كثيرة ووفيرة في الكتاب، في شتى المسائل والأبواب[52].

4 - كثيرا ما يتعرّض الإمام للخلاف الفقهي العالي، ويورد أقوال الفقهاء من مختلف المذاهب. ومن عادته أن ينطلق من رأي المالكية، ويجعله أساسا للمقارنة، ثمّ يشير إلى بقية المذاهب بالتبع، إمّا على سبيل المساندة أو المعارضة، وربما عرض بعض أدلّة المخالفين-دون إسهاب-؛ وهذا هو الغالب[53].

وفي بعض المرّات، قد يطيل النفس في سرد الأدلة، ويلج باب المناقشة،

كما كان منه لدى كلامه عن الاختلاف الحاصل في تأويل آية الوضوء جملة وتفصيلا، وما يتفرّع عليه من مسائل فقهية؛ وحكم تارك الصلاة؛ وقصر المسافر للصلاة مع الأمن؛ والاختلاف الحاصل في كراء الأرض؛ وحكم المساقاة[54]،... وغيرها.

ولكن في أحيان كثيرة أخرى -بالمقابل- يترك الإمام إجراء الدراسة المقارنة تماما، ويكتفي بشرح المذهب فقط، وسوق الروايات الواردة عن الإمام مالك، وما اتّفق عليه أصحابه وما اختلفوا فيه من ذلك[55].

5 - لربّما جاءت بعض المسائل ناقصة ومفرّقة، أو اختلفت فيها الأجوبة في «المدونة»؛ فيسعى ابن رشد لجمع شتاتها، وحلّ غوامضها، حتّى وإن أدى ذلك إلى التطويل في بعض هذه المسائل المشكلة، ومن الشواهد على حسن تصرّفه في ذلك:

- ما وقع منه في «كتاب بيوع الآجال» من تحصيل وتلخيص مسائله التي وقعت متفرّقة في «المدونة» وغير مستوعبة بجميع فروعها، فجمعها، ورتّبها، وشرح معانيها[56].

- وما صنعه بخصوص ما يُعرف بمسألة «الستة كفلاء» الواقعة -في «كتاب الكفالة» من المدونة-، حيث إنّه أكمل ما نقص منها، وبيّن ما أشكل فيها، وسهّل بذلك التعامل مع فروعها الحسابية الكثيرة التي يعسر إحصاؤها، ويطول استقصاؤها[57].

- ومن هذا القبيل أيضا، ما وصل به القول في «كتاب الولاء» من الكلام في الفرائض، مع أنّه لم يقع منها في المدونة إلاّ فريضة واحدة ناقصة -كما قال-، فزاد من عنده جملة مختصرة في هذا الباب على مذهب الإمام مالك[58].

ثانيا: المعالم التي لاحظها الباحث:

إلى جانب ما صرّح به المؤلّف من معالم منهجيّته، وطريقة عمله، حاولت أن أضيف بعض الملامح والملاحظات الأخرى التي سجّلتها خلال قراءتي للكتاب، وسألخّص أهمّ ما اجتمع لي من ذلك في النقاط التالية:

1 - اعتمد المصنّف بوجه عام خطة محكمة، هي أشبه ما تكون بالطريقة المنهجية المعاصرة. حيث إن مادته ومعلوماته جاءت في معظمها منتظمة، يمكن هيكلتها إجمالا في: مقدمة، ومدخل تمهيدي، وصلب الكتاب الذي جاء مقسّما إلى عدّة كتب وفصول، ثمّ الخاتمة.

- **فالمقدمة:** أشاد فيها بتصنيفه، وتكلّم عن سبب تأليفه، واستعرض طريقته فيه.

- **والمدخل التمهيدي:** تلوح معالم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث على سبيل الإجمال.

فالفصول الأولى من ص (11إلى21)، تشكّل مع بعضها وحدة موضوعية، احتوت على مقدّمات ضرورية في العقيدة وأصول الدين، وهذا هو المبحث الأول.

والفصول التي تليها من ص (26إلى42)، اشتملت على مسائل مهمّة من أصول الفقه، وهذا هو المبحث الثاني.

والفصول التي بعدها من ص (43إلى52)، تتعلّق بفضل طلب العلم وتعليمه، وما يستعان به على تحصيله، وما أشبه ذلك. وهذا هو المبحث الثالث.

ومن الملاحظات الشكلية، والمؤاخذات المنهجية التي يمكن أن

تتوجّه في هذا الصدد، حصول شيء من الاضطراب في ترتيب الفصول، حيث وقع الكلام في جملة من المسائل العقدية متزحزحا عن محلّه الأول، وورد في آواخر المدخل، كتحرير القول في تعريف الإيمان، والفرق بينه وبين الإسلام، ومناقشة مسألة زيادته ونقصانه...؛ ولا أعلم إن كان هذا التداخل من عمل الإمام ابن رشد، أم أنّه وقع بطريق الخطأ في ترتيب أوراق مخطوطة كتاب المقدمات ؟.

- وفي صلب الكتاب: شرع في تفصيل الأحكام الفقهية المتعلّقة بالعبادات والمعاملات، وقد جرى ابن رشد في ترتيبه، على نسق المدوّنة وماشى تراجمها، بداية من كتاب الطهارة إلى كتاب الجنايات، إلاّ شيئاً يسيراً قدّم فيه وأخّر، وذلك لمّا قدّم كتابي الصيام والإعتكاف على كتاب الزكاة، وكتاب الجهاد على كتاب الحجّ.

وبالنظر إلى غزارة المادة المدروسة، وتشعّباتها المختلفة، فقد اختار الإمام أن يقسّم كلّ كتاب إلى مجموعة من الفصول.

- وأمّا الخاتمة: فتتمثّل في «كتاب الجامع»، الذي حوى ما تهمّ معرفته من عيون السيرة، وفصولا متنوعة في الآداب الشرعية، والأخلاق المرعية والفضائل.

2 - من الواضح أنّ الإمام ابن رشد- رحمه الله- كان يحاول أن يجعل من كتاب «المقدمات الممهدات» في كثير من المواضع، ميدانا تطبيقيا لبناء الفروع على الأصول، وربط الأحكام الجزئية بالمقاصد الكلّية، سعيا منه للأخذ بأيدي الطلبة في مدارج الاجتهاد، وتنمية ملكة الاستنباط لديهم، وتدريبهم على طرق استثمار الأحكام الشرعية، انطلاقا من الأدلّة العقلية والنقلية المتنوّعة.

وهـــذه ســمــة بـــــارزة في كتاب»المقدمات»، والشواهد عليها أكثر من أن تستقصى في هذا المقام؛ ومن ذلك قوله –على سبيل المثال-: (... وفي تعليق الله الأمر بالوضوء بإرادة الصلاة[59]، بيانٌ ظاهرٌ أنّ الوضوء يُراد للصلاة، ويُفعل من أجلها؛ وأنّه فرضٌ من فرائضها، وشرطٌ في قبولها وصحتها. قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»، وقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لا يقبل الله صلاة امرئ أحدث حتى يتوضأ».

ودليلٌ واضحٌ على افتقاره إلى النيّة؛ لأنّ الله تعالى قد شرط في صفة فعله إرادة الصلاة. وفعله من أجلها، وإذا فعله تبرّدا، أو تنظّفا، فلم يفعله على الشرط الذي شرطه الله في فعله؛ وذلك يوجب أن لا يجزئه. وهذا أمر متفق عليه في المذهب؛ خلافا لأبي حنيفة وأصحابه في قولهم: إنّ الغسل والوضوء يجزئ بغير نية بخلاف التيمم؛ وخلافا للأوزاعي في قوله: إنّ الغسل والوضوء والتيمم تجزئ بغير نية.

والدليل على صحّة قول مالك، قول الله عز وجل: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِۚ ٥﴾ [البينة: 5]. وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦٥﴾ [غافر: 65]. والوضوء من الدين، فوجب أن لا يجزئ بغير نيّة.

وقوله –عليه الصلاة والسلام-: «إنما الأعمال بالنيات»؛ والوضوء عمل من الأعمال، فوجب أن لا يجزئ بغير نية.

ومن طريق القياس على من فرق في ذلك بين الوضوء والتيمم أن الوضوء طهارة تتعدى محل موجبها فافتقرت إلى النية كالتيمم ..)[60].

وكذا ما أورده بشأن المراد بالملامسة-في قوله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[النساء: 43]،قائلا: (وقد اختُلِف في قول الله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[النساء: 43]؛ فقيل المراد بذلك الجماع، روي ذلك عن عمر بن الخطاب ﷺ، وهو قول عبد الله بن عباس-رضي الله تعالى عنهما- ...؛ وإلى هذا ذهب أهل العراق، وحجّتهم: ما روي عن عائشة-رضي الله عنها- « أنّ رسول الله ﷺ كان يقبّلها ثمّ يخرج إلى الصلاة، فلا يتوضأ». وقوله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: 43]. قالوا فالملامسة مفاعلة من اثنين فلا يكون إلا الجماع.

وقيل: إن المراد به ما دون الجماع من القبلة والمباشرة واللمس، وهو قول عبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود. وتأوّل إسماعيل القاضي مثله على عمر بن الخطاب، في قوله: «إنّ الجنب لا يتيممّ»؛ وقال به جماعة من التابعين، وإليه ذهب مالك وأصحابه. والدليل على ذلك أنّ الله عز وجل قد ذكر في أوّل الآية ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ﴾[المائدة: 7] فلو كان معنى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: 43] الجماع؛ لكان مكرّرا لغير فائدة ولا معنى.

ودليل آخر؛ وهو أنّ لفظ «الملامسة» حقيقة في اللّمس باليد ومجاز في الوطء، وحمل الكلام على الحقيقة أولى من حمله على المجاز.

ودليل ثالث؛ وهو أنّ الملامسة واقعة على التقاء البشرتين، فإذا كانت

كذلك لم يخل اللمس باليد من أن يكون أولى بإطلاق هذا الاسم عليه من الجماع فيقتصر عليه، أو أن يكون هو وغيره من أنواعها سواء فيجب حمل الظاهر على عمومه في كل ما يقع عليه الاسم.

ولأنّ الآية قد قرئت أو لمستم النساء، ولا خلاف أن ذلك لغير اللمس باليد؛ فصح ما ذهب إليه مالك-رحمه الله-) [61].

وغير ذلك كثير، وكثير جدًّا من الشواهد[62].

3 - إذا تتبّعنا قوالب اللفظ التي استعملها الإمام ابن رشد-رحمه الله، لألفيناه يستخدم عبارات مفهومة، وكلمات واضحة، أغلبها في متناول القاريء والدارس، بحيث لا تستشعر وأنت تقرأ كلامه أيّ تكلّف، أو تعقيد.

ولو ألقينا نظرة فاحصة على الأسلوب وطريقة العرض، فإنّنا سنصادف أسلوبا مرناً سهلاً، وعرضا محبّبا جزلا، ونلاحظ لدى المؤلّف عناية بالتقريب والترتيب، وجودة التقسيم والتنظيم، ونلمس حرصه على تلافي الاستطراد الطويل الذي يشتّت الذهن، ويخرج عن المقصود، ورغبته في تجنّب التكرار لغير حاجة، بالإحالة إلى ما سبق ذكره، أو ما سيأتي في مواضعه ...

الخاتمة:

إلى هنا منتهى الكلام؛ راجيا في الختام، أن أكون قد أسعفت حاجة قاري هذا المقال، ولبيت رغبته في الاطّلاع على أنموذج رائق، ونهج فائق من مناهج التأليف، وطرائق التصنيف في المذهب المالكي.

وما هو إلاّ مجرّد تعريف وتمثيل، لما هو بأمسّ الحاجة إلى الإثراء والتثمين، من تراث علماءنا الأقدمين، ومحاولة لتسليط الضوء عليهم، والكشف عن بعض جوانب الإبداع لديهم.

كما أنّه دعوة لسبر طرائقهم، والاستفادة من جهودهم في بناء المناهج، ووضع البرامج، مع السعي للتجديد في الوسائل، واستعمال ما استحدث من التقنيات والبدائل، حتى نواكب حركة العصر الذي نعيش فيه ولا نتخلّف عنها.

والحمد لله تعالى أولا وآخرا.

مصادر البحث ومراجعه:

- **ابن الأبار:** التكملة ؛ تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر -بيروت، ط: 1415 - 1995.

- **ابن بشكوال:** الصلة؛ تح: إبراهيم الأبياري، ضمن الكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري-القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت، ط1: 1410 - 1989.

- **ابن بيه:** الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين؛ دار الأندلس الخضراء-جدة ودار ابن حزم- بيروت، ط1: 1421 - 2000.

- **التليلي:** ابن رشد وكتابه المقدمات؛ الدار العربية للكتاب-طرابلس، ط: 1988.

- **ابن تيمية:** مجموع الفتاوى؛ جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم بمساعدة ابنه أحمد، مكتبة المعارف- الرباط، د.ت.ط.

- **الحطاب:** مواهب الجليل؛ تح: زكريا عميرات، دار عالم الكتب- الرياض، طبعة خاصة: 2003-1423.

- **ابن خلدون:** المقدمة؛ دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.ط.

- **ابن خير:** الفهرسة؛ تح: إبراهيم الأبياري، ضمن الكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري-القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت.ط1: 1989-1410.

- **الذهبي:** سير أعلام النبلاء؛ تح: مجموعة من باحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط9: 1413 - 1993.

وتاريخ الإسلام؛ تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1: 1414 - 1994.

وتذكرة الحفاظ؛ تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1: 1419-1998.

- **ابن رشد الحفيد:** بداية المجتهد؛ دار الحديث- القاهرة، ط: 1425-2004.

- **ابن رشد:** البيان والتحصيل؛ تح: محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط2: 1408-1988.

والمقدمات الممهدات؛ تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1: 1408-1988.

- **الزركلي:** الأعلام؛ دار العلم للملايين، ط15: 1423-2002.

- الصفدي: الوافي بالوفيات؛ تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث-بيروت، ط1: 1420-2000.

- **ابن عاشور:** أليس الصبح بقريب؛ دار سحنون للنشر-تونس ودار السلام-القاهرة، ط1: 1427-2006.

- **ابن العماد:** شذرات الذهب؛ دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.ط.

- **ابن فرحون:** الديباج المذهب؛ تح: مأمون الجنّان، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1: 1417-1996.

- **القاضي عياض:** الغنية؛ تح: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1: 1402-1982.

- **المقري:** نفح الطيب؛ تح: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط1: 1388-1968.

- **النباني:** تاريخ قضاة الأندلس؛ تح: لجنة من الباحثين، دار الآفاق الجديدة، ط5: 1403-1983.

الهوامش

1 -ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54) [تح: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1: 1402 - 1982]؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /839) [تح: إبراهيم الأبياري، ضمن الكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري-القاهرة و دار الكتاب اللبناني-بيروت، ط1: 1410 - 1989]؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /501) [تح: مجموعة من باحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط9: 1413 - 1993] وتاريخ الإسلام (35 /443) [تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط1: 1414 - 1994] و تذكرة الحفاظ (4 /46) [تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1: 1419 - 1998]؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(98 - 99) [تح: لجنة من الباحثين، دار الآفاق الجديدة، ط5: 1403 - 1983]؛ الحطاب: مواهب الجليل (1 /120) [تح: زكريا عميرات، دار عالم الكتب-الرياض، طبعة خاصة: 1423 - 2003]؛ الزركلي: الأعلام (5 / 316) [دار العلم للملايين، ط15: 1423 - 2002].

2 -ينظر المصادر السابقة.

3 -ينظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (4 / 164)و(6 /518)و (13 /260)و (19/157) [جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم بمساعدة ابنه أحمد، مكتبة المعارف- الرباط، د.ت.ط]؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (21 /308 و326 و139)، وتاريخ الإسلام (35 /444)؛ الصفدي: الوافي بالوفيات(2/81) [تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث-بيروت، ط1: 1420 - 2000]؛ ابن فرحون: الديباج المذهب

ص(111) [تح: مأمون الجنّان، دار الكتب العلمية-بيروت، ط1: 1417 - 1996]؛ االمقري: نفح الطيب(3 /192) [تح: إحسان عباس، دارصادر-بيروت، ط1: 1388 - 1968]؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(145) [الدار العربية للكتاب-طرابلس، ط: 1988].

4 -هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن الإمام أبي الوليد بن رشد القرطبي؛ ويسمّيه الأوربيون (Averroes). مولده قبل موت جدّه بشهر، سنة (520هـ). وقد برع في علوم عدّة، وأبدع في فنون شتى، من فقه، وأصول، وطبّ، وفلسفة .. وغيرها. وولي قضاء قرطبة؛ إلاّ أنّه تعرض بعدها للمحنة، وهُجِر لاشتغاله بالفلسفة، ثمّ عفي عنه وأعيد له اعتباره. وتوفّي سنة (595هـ) تاركا مصنفات عديدة ومفيدة؛ منها: «بداية المجتهد» في الفقه، و«الضروري في أصول الفقه»، و«الكليات» في الطب، ...وغيرها. ينظر: ابن الأبار: التكملة (2 /73 - 74) [تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر-بيروت، ط: 1415 - 1995]؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (21 /308 - 309)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(378 - 379)؛ الزركلي: الأعلام (5 /318).

5 -ابن خير: الفهرسة (2 /591) [تح: إبراهيم الأبياري، ضمن الكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري-القاهرة ودار الكتاب اللبناني- بيروت. ط1: 1410 - 1989]؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(373).

6 -ينظر: ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ الحطاب: مواهب الجليل (1 /120)، ابن العماد: شذرات الذهب (4 /62) [دار الكتب العلمية-بيروت،

د.ت.ط] ؛ الزركلي: الأعلام (5 /316)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(141 - 142)؛ ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي (1 /13) [دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط2: 1408 - 1988].

7 -ص(373). وليس بعيدا أن يكون هذا خطأ، تسرّب خلال النسخ، أو حصل أثناء الطبع، على اعتبار أنّ التاريخين المذكورين قريبان جدًّا من بعضها عند كتابتهما بالحروف العربية كالآتي: (خمسون وأربعمائة/ خمس وأربعمائة)؛ والله أعلم بحقيقة الأمر.

8 -ينظر: ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ وعنه: النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99).

9 -وقد وصفه الإمام ابن فرحون- رحمه الله- بأنّه كان «من أهل العلم والجلالة والعدالة». ولم أقف على معلومات بشأن تاريخ ولادته، ولا بخصوص تاريخ وفاته بدقّة، ولكن إذا أخذنا بما ذكره الإمام ابن فرحون من أنّه كان حيًّا سنة (482هـ)، وقارنّا ذلك بتاريخ ولادة ابنه سنة (450هـ)-كما أسلفنا-؛ فهذا يعني أنّه عاش معه قرابة (32) سنة من حياته. تراجع ترجمته في: ابن فرحون: الديباج المذهب (1 /111)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(84 - 85) وص(149).

10 -ينظر: ابن خلدون: المقدمة ص (461) [دار الكتب العلمية-بيروت، د.ت.ط].

11 -ينظر: المصدرنفسه ص (462).

12 - ينظر لمزيد من التفصيل: القاضي عياض: الغنية ص(55)؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /839)؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(98)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /502)، تاريخ

الإسلام له (35 / 443 - 444)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)؛ مواهب الجليل(1 /120)؛ الزركلي: الأعلام (5 /316 - 317)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(151 وما بعدها)؛ ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /13).

13 -وهو من كبار العلماء، وجلّة الفقهاء في عصره، ومدار طلبة الفقه في بلده.كان مسحضرا للمسائل، بصيرا بالنوازل، عارفا بالفتوى، وقد ولد سنة (427هـ) بقرطبة، وتوفي سنة (477هـ). ينظر: ابن بشكوال: الصلة (1 /114 - 115)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (18 /563)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص (103)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(151 - 153).

14 -وقد اشتهر –رحمه الله- بعنايته بالحديث وعلومه، ونقله وروايته، مع ثقته، وجلالة قدره، وعلوّ إسناده. مولده سنة (393هـ)، وتوفّي سنة (478هـ). وقد أطال الله تعالى في عمره «حتّى شارك الأصاغر فيه الأكابر»-كما قاله مترجموه-. ولهذا تمكّن إمامنا ابن رشد من الظفر بإجازته له في مروياته، واتّصال سنده بإسناده. ينظر: ابن بشكوال: الصلة (1 /115 - 117)، الحموي: معجم البلدان(2/460) و(5 /119)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (18 /567 - 568)، الزركلي: الأعلام (1 /185)، التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(153 - 156).

15 -وكان –رحمه الله- واسع المعرفة، حافل الرواية، حتّى عُدّ من أعلم الناس -ببلاد الأندلس في عصره- بمعاني القرآن والحديث، وأقومهم بالأخبار، والأنساب، وأحفظهم للسان العرب. ولد بقرطبة سنة (400هـ)، وتوفي سنة (489هـ). ينظر: ابن

بشكوال: الصلة (2 /530 - 532)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /133 - 134)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(257)، التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(158 - 164)؛ الزركلي: الأعلام (4 /159).

16 -وكان –رحمه الله- من حفاظ المذهب، وأوعية الفقه، حاذقا بالفتوى، مقدّما للشورى، ولد سنة (404هـ) وتوفي سنة (497هـ). ينظر: ابن بشكوال: الصلة (3 /823)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /199)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(370)، التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(164 - 166).

17 -ينظر: البيان والتحصيل(1 /30)، الغنية ص(54)؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /502)؛ النباني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)؛ الحطاب: مواهب الجليل(1 /120)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(209 - 210).

18 -ينظر: ابن رشد: البيان والتحصيل(1 /30 - 31).

19 -ينظر: ابن خير: فهرسة ابن خير (2 /590 - 591)، ابن بشكوال: الصلة (3 /840)، ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /16 - 18)، التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(307).

20 - كان –رحمه الله- معتنيا بالفقه، جامعا للحديث، وهو الذي اعتنى بجمع المسائل التي سئل عنها الإمام ابن رشد الجد، مع أجوبته عليها، وتولّى قراءتها عليه. وقد أسندت إليه إمامة المسجد الجامع بقرطبة،

ومهمة التدريس به في وقته توفي سنة (543هـ). ينظر: ابن الأبار: المعجم ص (162 - 163)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(243 - 245).

21 -وهو ممّن لازم الإمام ابن رشد الجدّ ملازمة خاصّة؛ وروى عنه الكثير من كتبه. وقد ولي قضاء الجماعة بقرطبة. ولد سنة(472هـ)، وتوفي سنة (552هـ). ينظر: ابن بشكوال: الصلة (2 /534 - 535)؛ ابن الأبار: المعجم ص (257 - 259)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب (257)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(251).

22 -وهو الإمام الشهير المتبحّر، الحافظ المفسّر، الفقيه الأصولي؛ أصله من الأندلس، غير أنّ جدّه تحوّل إلى بلاد المغرب، وبها ولد سنة (476هـ)؛ فحصّل مبادئ العلم بها، ثمّ قدم الأندلس فجلس عند العديد من شيوخها، ومن بينهم: الإمام ابن رشد الجد -رحمه الله-، الذي ناوله بعض كتبه، وأجازله سائرها. وقد ولي القضاء في عدّة أماكن، وكانت وفاته سنة (544هـ). ينظر: ابن بشكوال: الصلة (2 /660 - 661)؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان (3 /483– 485)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (20 /213 - 218)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(270 - 273)؛ الزركلي: الأعلام (5 /99).

23 -ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54)، ابن بشكوال: الصلة (3 /840)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /502)، النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)، ابن بيه: الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين ص(189 - 190)[دار الأندلس الخضراء-جدة و دار ابن حزم- بيروت، ط1: 1421 - 2000].

24 -من ذلك ريح الفتنة، وثورة العامة ضدّ المرابطين في قرطبة بين سنتي (514هـ) و(515هـ) حيث إنّ الإمام-رحمه الله- قد قام بالتعاون مع وجوه قرطبة وأعيانها بتهدئة الناس، ولعب دوراً بارزاً في إرساء الصلح. ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54)؛ ابن الأثير، عز الدين: الكامل في التاريخ (9 /187 - 188)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(273 - 279)؛ ابن بيه: الأثر السياسي للعلماء في عصر المرابطين ص(190).

25 -ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54)؛ ابن خير: الفهرسة (1 /299)؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء(19 /502)، وتاريخ الإسلام له (8 /444)؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)؛ الحطاب: مواهب الجليل(1 /120)؛ البغدادي: هدية العارفين (2 /85) [أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي- بيروت عن طبعة وكالة المعارف الجليلة- إستانبول، ط: 1951]؛ الزركلي: الأعلام (5 /317)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(309)؛ ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /15).

26 -وقد طبع قسم منه، لأوّل مرّة على هامش المدوّنة، سنة (1324هـ/1904م) بالمطبعة الخيرية بمصر. ثمّ طبع بعدها-مستقلا- عدّة طبعات؛ غير أنّ هذه الطبعات كانت ناقصة. وأول طبعة كاملة للكتاب كانت في سنة (1408هـ/1988م) من قبل دار الغرب الإسلامي-بيروت، بعناية الأستاذ محمد حجّي. ينظر: التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص) 579 وما بعدها(؛ ابن رشد: المقدمات، مقدمة المحقق محمد حجّي(1 /6).

27- ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54)، ابن خير: الفهرسة (1/ 299)، ابن بشكوال: الصلة (3/ 840)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (19/ 502) وتاريخ الإسلام (8/ 444)؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)؛ الحطاب: مواهب الجليل(1/ 120)؛ البغدادي: هدية العارفين (2/ 85)؛ الزركلي: الأعلام (5/ 317)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(309 وما بعدها). ويجدر التنبيه إلى أنّ تسمية الكتاب قد وقع فيها اختلاف بين المصادر، وما أثبتّه في الصلب هو الاسم الذي اختاره وصحّحه الأستاذ محمد حجّي في مقدمة تحقيق البيان والتحصيل(1/ 6 - 7).

28 -«المستخرجة» في فقه الإمام مالك، وتسمّى أيضا«العتبية» نسبة إلى مؤلّفها الذي جمع في هذا الكتاب سماعات كثيرة عن الإمام مالك وتلاميذه؛ إلاّ أنّه توسّع في ذلك، فأورد عددا من الروايات المطروحة، والمسائل الغريبة والشاذة، فكان كتابه بحاجة إلى تنقيح وتصحيح. ينظر: ابن فرحون: الديباج المذهب ص(336 - 337)؛ المقري: نفح الطيب(2/ 215 - 216)، الزركلي: الأعلام (5/ 307).

29 -وقد عمد الأستاذ محمد حجّي إلى تحقيقه بمعيّة مجموعة من الباحثين، وأولى طبعاته كانت سنة (1404هـ/1984م)، ثمّ توالت الطبعات بعد ذلك. ينظر: ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقّق محمد حجي(1/ 21).

30 -وتسمى -أيضا-: «النوازل»، و«المسائل»، و«الأجوبة»، و«جوابات ابن رشد»...وغير ذلك. ينظر: ابن خير: الفهرسة (1/ 299)؛ ابن الأبار: التكملة

(3 /91)؛ الزركلي: الأعلام (5 /317)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(340 وما بعدها)؛ ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /18)؛ ابن رشد: الفتاوى، مقدمة المحقق المختار التيلي(1 /35 وما بعدها). وقد أثبتّ هنا العنوان الذي اختاره هذا الأخير.

31 -وهو في الأصل أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإسلامية. وأوّل طبعة لها كانت سنة (1407هـ/1987 م) من قِبَل دار الغرب الإسلامي في بيروت، لتتوالى الطبعات بعد ذلك.

32 -ينظر: (1 /333). ويراجع: ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /19)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(348).

33 - ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54)و(55)؛ ابن خير: الفهرسة (2 /590 - 591)؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /502) وتاريخ الإسلام (35 /444)، وتذكرة الحفاظ (4 /46)؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(295 - 297)؛ ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /18).

34 -ينظر: ابن خير: الفهرسة (2 /590 - 591)؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء (19 /502) وتاريخ الإسلام (35 /444)؛ النبهاني: تاريخ قضاة الأندلس ص(99)؛ الحطاب: مواهب الجليل (1 /120)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب ص(374)؛ التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(301 - 302).

35 -الصلة (3 /839).

36 -الغنية ص(54). ونحوه عند ابن فرحون في «الديباج المذهب» ص(374).

37 -بغية الملتمس (1 /74).

38 -أليس الصبح بقريب ص (144) [دار سحنون للنشر-تونس و دار السلام-القاهرة، ط1: 1427 - 2006].

39 -التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص(413) .

40 -ابن رشد: البيان والتحصيل، مقدمة المحقق محمد حجي(1 /14).

41 -ابن رشد: البيان والتحصيل (1 /31).

42-ينظر: القاضي عياض: الغنية ص(54)؛ ابن بشكوال: الصلة (3 /840)؛ ابن خير: الفهرسة (1 /299).

43 -ابن رشد الحفيد: بداية المجتهد (1 /85) [دار الحديث- القاهرة، ط: 1425هـ - 2004 م]. ويراجع-أيضا-: المصدر نفسه (4 /429).

44 -ينظر: ابن رشد: المقدّمات (1/9 - 10) [تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط1: 1408 - 1988].

45 -ينظر: التليلي: ابن رشد وكتابه المقدمات ص (563 وما بعدها)..

46 -المقدمات (1 /9 - 10).

47 -ينظر: المصدر نفسه (1 /137 - 138)،(1 /237 - 238)،(1 /271 - 272)، (1 /379)، (1 /447)، (1 /615 - 617)، (2 /373 - 376)، (3 /5 - 6)، (3 /321 - 322).

48 -ينظر: المصدر نفسه (1 /225)، (1 /403)، (1 /423)، (1 /431)، (1 /451)، (1 /629)، (2 /5)، (2 /85).. الخ.

49 -ينظر: المصدرنفسه (1/ 139)، (1/ 238 - 239)، (1/ 258 - 259)، (1/ 272 - 273)، (1/ 343)، (1/ 380)، (1/ 403 - 404)، (1/ 417)، (1/ 431)، (1/ 451)، (2/ 5)، (2/39 - 42)، (2/85-86)، (2/ 141-142)، (2/ 163 - 164)، (2/ 375 - 376)، (2/ 403 - 404)، (2/ 441 - 443)، (2/ 487 - 488)، (2/ 515 - 516)، (3/ 6 - 7)، (3/ 111)، (3/ 171 - 172)، (3/ 207 - 208).

50 -ينظر: المصدر نفسه (2/ 125 وما بعدها).

51 -ينظر: ابن رشد وكتابه المقدمات (ص556 - 557).

52 -ينظر –على سبيل المثال-: ابن رشد: المقدمات (1/ 67)، (1/ 82)، (1/ 186)، (1/ 245)، (1/ 294)، (1/ 564)، (2/ 5)، (2/ 408)، (2/548)... الخ.

53 -ينظر -على سبيل المثال-: المصدر نفسه (1/ 103)، (1/ 112)، (1/ 127 - 129)، (1/ 190 - 193)، (1/ 256 - 257)، (1/ 323 - 324)، (2/ 175 - 176)، (2/ 471).

54 -ينظرعلى التوالي: المصدرنفسه (1/ 71 وما بعدها)، (1/ 141 وما بعدها)، (1/ 208 - 212)، (2/ 222 وما بعدها)، (2/ 414 وما بعدها)، (2/548وما بعدها)

55 -ينظر -على سبيل المثال-: المصدرنفسه (1/ 67 - 68)، (1/ 125 - 126)، (1/ 185)، (1/ 548)، (2/ 410 - 411)، (3/ 211 - 214).

56-ينظر: المصدر نفسه (2/42- 53)..

57 -ينظر: المصدر نفسه (2/ 382 - 396).

58 -ينظر: المصدر نفسه (1 /141 - 151).

59 -يشير بذلك إلى ما جاء قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ..﴾ (الآية) [المائدة: 6] .

60 -المقدمات (1 /75).

61 -المصدر نفسه (1 /96 - 97).

62 -ينظر -على سبيل المثال-: المصدر نفسه: (1 /69)، (1 /88)، (1 /97 - 98)، (1 /101)، (1 /117)، (1 /127)، (1/136)، (1 /184)،(1 /227)، (1 /234)، (1 /267)، (1 /275)، (1 /366)، (1 /383)، (1 /411)، (2 /34 - 36)، (2 /96 - 97)، (2 /227)، (2 /276 - 277)، (2 /471)، (3 /172 - 173)، (3 /172 - 173)،...الخ.